ا ه فعنها ولا باس ان تكري من رجل ابدا علي ان عليك رحلتها
ابو الحسن رحلتها معناه حطها وربطها والقيام بها فيخرج منه
انه مع عدم الشرط علي المكري ابن عبد السلام عند بعض الشيوخ
وهو خلاف قول ابن الحاجب وهلي مكري الدابة البرذعة وربطها
والاعانة في الركوب والنزول ورفع الاحمال وحطها بالعرف اه
قال لم يوجد عرف فقال بعضهم لا يلزمه الا مقتضى اللفظ والبرذعة
والاكبل لا يسنا وها اللفظ وكذلك الاعانة في الركوب والنزول
ورفع الاحمال وحطها ان لم يكن عرف لا تلزم الجمال واشار الى ان ما
في المدونة خلاف هذا الا ان التحقيق ان الشروط كما يستفاد منها
انتفاء المشروط عند انتفائها في غالب الحال فقد يؤتى بها للرفع
النزاع وهذا هو الغالب من الشروط عند الموثقين فلا يستفاد انتفاء
هذا الشرط علي انتفاء مشروطه اه انظر الرماصي وعمل بالعرف
في احوال السير من سرعة وبطيء في ليل او نهار وفي احوال
النزول من المواضع والاوقات ومقدار الاقامة بها فان لم
يكن عرف بذلك فسد العقد ان لم يعين ما تختلف فيه
الاغراض منها لشدة القر قاله الخرشي فان لم يكن عرف في السير
والمنازل فلا بد من تعيينه والا فسد المكري ونحوه لسند وعمل بالعرف
في المعاليق جمع معلوق كمضروب ما يعلقه المسافر علي الدابة
كوعاء السمن والماء والزيت والعسل ونحوها وعمل بالعرف في الآلة
بالرزاملة الخبز ونحوه الذي يحمل فيه المسافر امتعته وعمل به
في تنقيص الطعام المحمول مع الراكب بالاكل منه في المسافة
او توفيره وعمل به في تكميله اي الطعام بشراء بدل ما اكل
وحده قال الحطاب يعني اذا انقص الطعام المحمول ببيع او اكل
فاراد ربه ان يأتي ببدل ما ذهب منه فان كان فيه عرف
عمل به وان لم تكن لهم عرف فعليه حمل الوزن الاول نقله

في

في التوضيح عند المدونة فان لم يكن عرف في المعاليق وما
بعدها لزمه المشترط من المعاليق والرزاملة والفرش
والحمل الاول في مسيلة تنقيص الطعام فان لم يكن شرط ايضا
في المعاليق والرزاملة والفرش فلا تلزم المكري قال سند واما
المعاليق وما معها فان لم يكن عرف بحملها فلا يلزم المكري حملها
وفي المدونة اذا انقصت زاملة الحاج او تقدت فاراد ابتياعا
وابي الجمال حمل علي ما تعارفه الناس وقال غيره فان لم تكن
لهم سنة فعليه حمل الوزن الاول المشترط الى تمام غاية الكراء
ابو الحسن وقول الغير تفسير وبسطه في لزوم المشترط فقال
كان ثقل المحمول علي الدابة المكتراة للحمل اي زاد ثقله ووزنه
عما كان عليه حال العقد وسبب نزول مطر عليه فلا يلزم رب
الدابة الا حمل الزنة المشترطة قال في التوضيح اذا استأجره فجاء
حمل مائة رطل فاصابه مطر حتى زاد فلا يلزمه الا حمل الوزن
الاول قاله سحنون وعمل بالعرف في نزع الثوب المكتري
للبسه مدة الشتاء مثلا بدينار فيتفقضي علي المكتري نزعه
في الاوقات التي اعتيد نزعه فيها كنزع الطيلسان قابلة
فان اختلف العرف في التلبس لزمه بيان وقت نزعه او دوامه
لبسه وان اعترض اي توسط نهر كالنيل في الطريق الذي
سافر فيه بالدابة المكتراة للحمل او الركوب لا يجاز الا في
سفينة باجرة تحمل من الدابة والحمل اجرة تقديته بالسفينة
علي رب الدابة ابن عبد السلام وما يرجع فيه الى العرف
في هذا الباب في المكان كما رجع اليه في الزمان ما قاله بعض
الشيوخ من اكتراء دواب لحمل متاع الى موضع معين وفي
الطريق نهر معروف لا يجاز الا علي مركب كالنيل فجواز المتاع
علي ربه والدواب علي ربها وان كان يتخاض في المخاوض